



مجلس الأمة

NATIONAL ASSEMBLY

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الرابع

دولة الكويت

State of Kuwait

التقرير (٤) التكميلي للتقرير (٢)

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

التاريخ: ٢٧ شوال ١٤٤١ هـ

الموافق: ١٥ يونيو ٢٠٢٠ م

يذكر من جلسة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٦/١٦
ويوزع ملكة الحضر

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

يسرني أن أقدم لكم التقرير الرابع التكميلي للتقرير الثاني للجنة الشؤون

المالية والاقتصادية عن التعديلات المقدمة على الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦، والذي أقره مجلس الأمة في المداولة الأولى بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٨.

برجاء عرضه على المجلس الموقر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة المالية والاقتصادية

صفاء عبدالرحمن الهاشم

فهرس المرفقات

الصفحة	الموضوع	م
٩ - ١	تقرير اللجنة رقم (٤) التكميلي للتقرير (٢)	١
١٥ - ١٠	القانون كما انتهت إليه اللجنة ومذكرته الإيضاحية	٢
٢١ - ١٦	الجدول المقارن	٣
٢٨ - ٢٢	التعديلات المقدمة	٤



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

- ٢ -

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الرابع

التاريخ : شوال ١٤٤١ هـ
الموافق : يونيو ٢٠٢٠ م

**التقرير (٤) التكميلي للتقرير (٢)
لجنة الشؤون المالية والاقتصادية**

من :

**الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر
بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ (الذي أقر في المداولة الأولى)
والتعديلات المقدمة عليه**

١- التعديل الأول المقدم من الحكومة بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٨

٢- التعديل الثاني المقدم من السادة الأعضاء/ عبدالله فهاد العنزي، أسامة عيسى

الشاهين، د. عادل جاسم الدمخي، محمد هايف المطيري، نايف عبدالعزيز

المرداس، شعيب شباب المويزري، مبارك هيف الحجرف، علي سالم الدقباسي،

د. عبدالكريم عبدالله الكندري، عبدالوهاب محمد البابطين، حمدان سالم العازمي

المقدم بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٨

٣- التعديلات المقدمان من السيد العضو/ صلاح عبدالرضا خورشيد بتاريخ

٢٠٢٠/٣/٣ و ٢٠٢٠/٦/١٣



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

- ٣ -

الإحالة :

سبق وأن قدمت اللجنة تقريرها الثاني التكميلي للتقرير رقم (٢٤) بشأن التعديل المقدم من الحكومة على النص الذي انتهت إليه اللجنة بشأن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والذي وافق عليه المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٨ في مداولته الأولى.

وفي ذات الجلسة قدمت الحكومة تعديلاً، وأيضاً قدم بعض السادة الأعضاء تعديلاً أثناء نقاش تقرير اللجنة والمشار إليه في صدر التقرير، وقدم السيد العضو صلاح عاشور تعديلين الأول بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٣ والثاني بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٣.

اجتماعات اللجنة:

وبهذا الصدد عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٤ وتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٠ وتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٤ وحضر جانباً منهم كل من:

وزير المالية

السيد / براك علي الشيبان

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية:

المدير العام - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

- السيد / مشعل عبدالعزيز العثمان

نائب المدير العام للشؤون التأمينية

- السيد / خالد عبد الله الفضالة

نائب المدير العام لشؤون الاستثمار والعمليات

- السيد / رائد محمد النصف

- ٣ -



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

- ٤ -

- | | |
|---|--------------------------------|
| نائب المدير العام لشؤون تكنولوجيا المعلومات | - السيدة / إيمان محمد الأحمد |
| نائب المدير العام للشؤون المالية والإدارية | - السيد / د. أيمن بدر البلوشي |
| مستشار قانوني | - السيدة / مها عبدالله الرجعان |
| الخبير الاكاديمي | - السيد / منذر مراد |
| اختصاصي بحوث تأمينية واكتوارية | - السيد / عبدالله سعد البلوشي |
| باحث قانوني ومحام | - الاستاذة / رقية محمد الكندري |
| باحث قانوني ومحام | - الاستاذة / فرح عادل الصانع |
| رئيس قطاع المعاشات والمستحقين | - السيدة / إنتصار جدعان الغزي |
| مدير مكتب المديـــــر العام | - السيد / محمد إسماعيل الكندري |
| مكتب وزير المالية | - السيد / شاهين عبدالله الغنيم |

عمل اللجنة :

اطلعت اللجنة على التعديلات المشار إليها في صدر التقرير حيث اتضح لها أنها تقضي

ما يلي :-

- ١- التعديل المقدم من الحكومة يهدف إلى إعادة صياغة النص الذي انتهت إليه اللجنة في تقريرها السابق والذي تم التصويت عليه في المداولة الأولى، وضبطها بما يتفق مع نصوص قانون التأمينات الاجتماعية.

- ٤ -



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

- ٥ -

٢- بالنسبة للتعديل الثاني المشار إليه في صدر التقرير والمقدم من السيد العضو عبدالله فهاد العنزي وآخرون، يهدف إلى تنفيذ الاستبدال وفق أحكام الشريعة الإسلامية وألا يتجاوز هامش الاستبدال نسبة (٦%)، وإعادة تسوية المبالغ المتبقية بالنسبة لحالات الاستبدال القائمة عند تاريخ العمل بهذا القانون.

٣- يهدف التعديلان المقدمان من السيد العضو / صلاح خورشيد إلى تحديد القيمة الاستبدالية وفق نسبة تتراوح بين (٤ - ٦%)، وإعادة تسوية قيمة الجزء المستبدل من المعاش التقاعدي الفعلي أو الافتراضي لحالات الاستبدال القائمة من تاريخ الحصول عليه، على أن تتحمل الخزانة العامة الأعباء المالية المترتبة على ذلك. أما التعديل الثاني فيهدف إلى إلغاء الجدول رقم (٢) .

كما استمعت اللجنة إلى رأي الحكومة بشأن التعديلات المقدمة من السادة الأعضاء حيث أفادت الحكومة ما يلي:

أكد وزير المالية على تمسك الحكومة بالتعديل الذي تقدمت به فهو الأنسب والأفضل ورفضها للتعديل المقدم من السادة الأعضاء/ عبدالله فهاد العنزي، أسامة عيسى الشاهين، د. عادل جاسم الدمخي، محمد هايف المطيري، نايف عبدالعزيز المراداس، شعيب شباب المويزري، مبارك هيف الحجرف، علي سالم الدقباسي، د. عبدالكريم عبدالله الكندري، عبدالوهاب محمد البابطين، حمدان سالم العازمي، والتعديل المقدم من السيد العضو/ صلاح عبدالرضا خورشيد، وذلك للأسباب التالية:

١. أكد الوزير على أن تعديلات النواب لا تتفق مع أحكام الشريعة لذكرها هامش والذي يعني فائدة أي أنه أصبح قرض وليس نظام تكافلي.

- ٥ -



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

-٦-

٢- أن نظام التأمينات الاجتماعية نظام عام، يغطي أخطار المرض والعجز والشيخوخة، ويختص بصرف معاشات وأنصبة يصعب معها تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، ذلك أن المعاشات ممولة بنسبة ٢٥% فقط (صاحب العمل والمؤمن عليه) والباقي يأتي من نشاط المؤسسة واستثماراتها. فضلاً عن أن المعاشات التي تصرف للمستحقين توزع بين الورثة بالتساوي بخلاف حكم الشريعة الإسلامية ولا تورث لهم بل يقف صرفها وفق الأحكام المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية. ٣- قضت فتوى وزارة الأوقاف الصادرة في سنة ٢٠١٠ بأن نظام الاستبدال غير متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٤- إن ما تمنحه المؤسسة للمستفيدين من أنظمتها هو حق تأميني بحت يسمى بالاستبدال وهذا الحق مصدره قانون التأمينات الاجتماعية وليس مصدره أي قانون آخر أو الشريعة الإسلامية، حيث يخضع هذا الحق لقانون التأمينات الاجتماعية بما يقرره من أحكام تنظيمية، ولا صلة له بأي وجه بالقروض الإسلامية.

٥- إن إيراد مصطلح (أحكام الشريعة الإسلامية) - الذي نص عليه التعديل الثاني - في المواد الخاصة بالاستبدال ليس له ضابط معين وذلك لاحتماله أكثر من معنى ورأي، لاسيما وأن المبلغ المستبدل المقبوض من المؤسسة وفق الشريعة الإسلامية لا يسقط بالوفاء وإنما يستوفى من التركة استناداً لقاعدة (لا تركة إلا بعد سداد الديون) إلا إذا تنازل صاحب الحق وهو غير متحقق في أموال المؤسسة كونها أموال خاصة تخضع لقانون المال العام في حين أن نظام الاستبدال الحالي يسقط بالوفاء وفقاً لما تقضي به المادة (٧٨) من قانون التأمينات الاجتماعية.

-٦-



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

-٧-

٦- أن التعديل الذي يقضي باستبدال الجدول رقم (٢) المرفق بقانون التأمينات الاجتماعية بجدول آخر يحدد القيمة الاستبدالية وفقاً لنسبة تتراوح من (%٤ إلى %٦) أمر لا يمكن تحقيقه حيث أن الجدول مرتبط بدراسات اكتوارية تقوم على أساس معدلات الأعمار وعوائد الاستثمار، لتمكين نظام الاستبدال من استيعاب التكلفة دون تأثير سلبي على التوازن المالي للنظام.

٧- إذا كان نظام الاستبدال سيخلق مشكلة ويدخلنا في متاهة شرعية فنحن نقترح الغاء هذا النظام.

٨- وبالرغم مما سبق فقد أكد الوزير على أهمية نظام الاستبدال لما له من فائدة بالنسبة للمؤمن عليهم والمتقاعدين وأن الجدول المرفق مع التعديل مبني على عائد استثمار %٦ يصل الى %٧,٨ في الحالات المتقدمة في العمر.

ونظراً لأهمية الاستبدال بالنسبة للمتقاعدين ورغبة من اللجنة في الوصول إلى صيغة توافقية مع الحكومة عقدت اللجنة اجتماعاً آخر بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٠ بحضور وزير المالية وممثلي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، إلا أن الوزير أبدى عدم رغبته في مناقشة هذا الموضوع وطلبت التأجيل والتركيز على مناقشة الموضوعات الخاصة بأزمة جائحة كورونا فقط.

وبالرغم مما سبق فقد ارتأت اللجنة نظر هذا الموضوع في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٤ وقررت ما يلي:

-٧-



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

- ٨ -

- ١- حسم موضوع الاستبدال في ظل تراخي الوزير ورفع تقرير بشأنه إلى مجلس الأمة الموقر حيث أسفرت نتائج الفحص الاكتواري عن تحقيق نظام الاستبدال توازناً مالياً لا يحمل الخزنة العامة أي أعباء مالية إضافية ولا صناديق المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. كما أوصى الخبير بتعديل جدول معاملات الاستبدال بما يتواءم مع معدل العائد ومعدل الوفاة المستخدم.
- ٢- إقرار التعديل بالجدول الجديدة المقترحة سيحقق فوائد بالنسبة للمستفيدين منهم تتمثل في خفض كلفة الاستبدال حيث سيحصل المستبدل على مبلغ أكبر مما كان يحصل عليه وفق الجداول السابقة.
- ٣- أن تعديل اللجنة يقضي بإعادة تسوية قيمة الجزء المستبدل من المعاش التقاعدي الفعلي أو الافتراضي لحالات الاستبدال القائمة عن المدة المتبقية من المدة الأصلية للاستبدال والسن بتاريخ العمل بالقانون، أي أن من قام بالاستبدال وما زال استبداله قائماً سيتم تخفيض المبلغ المتبقي الأمر الذي سينعكس على القسط الملتمزم بسداده بحيث يقل القسط الجديد عن القسط القديم وفق القانون الجديد.

التصويت:

وبعد مناقشة جميع التعديلات المقدمة من السادة الأعضاء وبعض أعضاء اللجنة قررت اللجنة الموافقة بإجماع آراء الأعضاء الحاضرين على النص كما جاء في المداولة الأولى وإحالة التعديلات المقدمة إلى المجلس للتصويت عليها.

- ٨ -



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

- ٩ -

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده.

مقرر اللجنة

المرفقات :

- النص كما انتهت إليه اللجنة ومذكرته الإيضاحية.
- الجدول المقارن.
- التعديل المقدم من الحكومة.
- التعديلات المقدمة من السادة الأعضاء وعددها (٣).

- ٩ -



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الرابع

تقرير (٤)

التكميلي للتقرير (٢)

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

عن :

١- **التعديل المقدم من الحكومة**

٢- **التعديلات المقدمة في الجلسة بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٨**

٣- **التعديلات المقدمان من السيد العضو/ صلاح خورشيد بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٣**

وتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٣

إعداد: فيصل أحمد الكندري

مراجعة: د. هالة فهد الحميدي

المرفقات

- القانون الذي انتهت إليه اللجنة ومذكرته الايضاحية

- الجدول المقارن

- التعديلات المقدمة

**القانون الذي انتهت إليه اللجنة ومذكرته
الايضاحية**



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

- ١١ -

**اقتراح بقانون
بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر
بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦**

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

تضاف مادتان جديدتان برقمي (٧٧ مكرراً)، (٧٧ مكرراً أ) إلى قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه نصهما التالي:

مادة (٧٧ مكرراً):

يستبدل بالجدول رقم (٢) المنصوص عليه في المادة (٧٧) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه الجدول المرافق لهذا القانون.

- \ -



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

- ١٢ -

مادة (٧٧ مكرراً أ) :

تعاد تسوية قيمة الجزء المستبدل من المعاش التقاعدي الفعلي أو الافتراضي لحالات الاستبدال القائمة عن المدة المتبقية من المدة الأصلية للاستبدال والسن في تاريخ العمل بهذا القانون وفق الجدول المرافق لهذا القانون.

المادة الثانية

استثناء من أحكام الفقرة الثالثة من المادة أولى من القانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه، يعود الحق في الاستبدال كاملاً للمستبدلين من أصحاب المعاشات التقاعدية بعد سداد أصل القيمة الاستبدالية.

المادة الثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت
صباح الأحمد الصباح



دولة الكويت

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

جدول رقم (2)

تحديد القيمة الاستبدالية لكل دينار من الجزء المستبدل من المعاش

حسب السن ومدة الاستبدال

مدة الاستبدال						السن في تاريخ طلب الاستبدال
15 سنة		10 سنوات		5 سنوات		
دينار	فلس	دينار	فلس	دينار	فلس	
118	793	90	335	51	834	حتى 40
118	678	90	288	51	823	41
118	546	90	232	51	809	42
118	397	90	169	51	794	43
118	230	90	097	51	777	44
118	043	90	016	51	759	45
117	835	89	926	51	739	46
117	591	89	816	51	711	47
117	320	89	695	51	680	48
117	019	89	560	51	645	49
116	685	89	412	51	606	50
116	315	89	246	51	562	51
115	912	89	066	51	516	52
115	466	88	865	51	465	53
114	975	88	640	51	410	54
114	435	88	392	51	349	55
113	846	88	119	51	282	56
113	177	87	801	51	198	57
112	451	87	454	51	105	58
111	662	87	077	51	002	59
110	807	86	667	50	889	60
-	-	86	219	50	765	61
-	-	85	739	50	635	62
-	-	85	216	50	494	63
-	-	84	646	50	340	64
-	-	84	028	50	174	65

ملاحظات:

1. في حساب السن تعتبر كمور السنة سنة كاملة.
2. يراعى في حساب السن الإضافة التي تقررها اللجنة الطبية وفقاً للحالة الصحية لطالب الاستبدال.
3. تزداد مدة الاستبدال بواقع أربعة شهور عن كل سنة كاملة تزيد بها الفترة بين تاريخ الاستبدال وتاريخ استحقاق القسط السنين على (5) سنوات وذلك ما لم يكن الاستبدال قد تم لصاحب معاش مستحق الصرف.
4. لا يجوز أن تتجاوز مدة الاستبدال المدة التي يصل بانتهائها المستبدل إلى سن السبعين، ومع ذلك إذا كانت السن عند التقاعد أكبر من (55) سنة يجوز لصاحب المعاش أن يستبدل لمدة (10) سنوات أو (15) سنة بشرط ألا تتجاوز السن بانتهاء مدة الاستبدال الخامسة والسبعين.



مجلس الأمة

NATIONAL ASSEMBLY

- ١٣ -

دولة الكويت

State of Kuwait

المذكرة الايضاحية

للاقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية

الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦

لما كان نظام التأمينات الاجتماعية يقوم على أساس التكافل الاجتماعي الذي يكون أفراد المجتمع فيه مشاركين في المحافظة على المصالح العامة والخاصة على أساس المسؤولية المشتركة بينهم في تأمين الأخطار التي تلحق بأي منهم.

واستناداً لما تقضي به أحكام المادة (٧٨ مكرراً) من قانون التأمينات الاجتماعية بفحص المركز المالي لنظام الاستبدال على حدة مرة على الأقل كل ست سنوات، بمعرفة خبير اكتواري يعينه مجلس الإدارة، واعتباراً لما أسفر عنه الفحص الأخير من تحقيق نظام الاستبدال للتوازن المالي، حيث أوصى فيه الخبير الاكتواري بتعديل جدول معاملات الاستبدال بما يتواءم مع معدل عائد الاستثمار ومعدلات الوفاة المستخدمة لتمكين النظام من استيعاب هذه التكلفة دون تأثير سلبي على التوازن المالي للنظام.

- ١٤ -



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

- ١٤ -

وعلى ذلك، فقد أعد مشروع القانون المرافق، وتقضي المادة الأولى بإضافة مادتين جديدتين: تنص المادة (٧٧ مكرر) على استبدال الجدول رقم (٢) المنصوص عليه في المادة (٧٧) من قانون التأمينات الاجتماعية بالجدول الجديد المرافق لهذا القانون بتعديل معدلات الاستبدال وفقاً لتوصية الخبير الاكتواري وبما يضمن عدم التأثير السلبي على التوازن المالي لنظام الاستبدال.

وتضمنت المادة (٧٧ مكرر أ) حكماً انتقالياً بإعادة تسوية الأقساط المتبقية لحالات الاستبدال القائمة وذلك عن المدة المتبقية للاستبدال والسن في تاريخ العمل بهذا القانون.

وتناولت المادة الثانية حكماً جديداً يسمح بإعادة الحق في الاستبدال كاملاً للمستبدلين من أصحاب المعاشات التقاعدية بعد سداد أصل القيمة الاستبدالية. كما تقضي المادة الثالثة منه بأنه على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

- ١٥ -

الجدول المقارن

جدول مقارنة من :

التعديلات المقدمة على الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية

الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦

(وذلك بعد أن أقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٨)

١. التعديل المقدم من الحكومة (قدم في الجلسة بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٨)

٢. التعديل المقدم من السادة الأعضاء / عبدالله العنزي، أسامة الشاهين، د. عادل الدمخي، محمد المطيري، نايف المرزاس، شعيب المويزري، مبارك الحجرف، علي الدقباسي، د. عبدالكريم الكندري،

عبدالوهاب البابطين، حمدان العازمي (قدم في الجلسة بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٨)

٣. التعديلات المقدمان من السيد العضو / صلاح عبدالرضا خورشيد بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٣ وتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٣

٢٠٢٠/٦/١٥ م

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم من العضو/ صلاح خورشيد	التعديل المقدم من عبدالله فهاد وآخرون	التعديل المقدم من الحكومة	النص كما أقر في المداولة الأولى
تم التصويت بأجماع الأعضاء الحاضرين بالموافقة على النص كما أقر المداولة الأولى	<p>اقتراح بقانون</p> <p>بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر</p> <p>بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦</p> <p>- بعد الاطلاع على الدستور،</p> <p>- وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له،</p> <p>- وعلى القانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦،</p> <p>- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه:</p>				<p>اقتراح بقانون</p> <p>بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر</p> <p>بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦</p> <p>- بعد الاطلاع على الدستور،</p> <p>- وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له،</p> <p>- وعلى القانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦،</p> <p>- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه:</p>

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم من العضو/ صلاح خورشيد بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٣	التعديل المقدم من العضو/ صلاح خورشيد بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٤	التعديل المقدم من العضو/ عبدالله نهاد وآخرون	التعديل المقدم من الحكومة	النص كما أقر في المداولة الأولى
تم التصويت بإجماع الأعضاء الحاضرين بالموافقة على النص كما أقر في المداولة الأولى	<p>المادة الأولى</p> <p>تضاف مادتان جديدتان برقمي (٧٧ مكرراً)، إلى قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه نصهما التالي:</p> <p>مادة (٧٧ مكرراً):</p> <p>يستبدل بالجدول رقم (٢) المنصوص عليه في المادة (٧٧) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه الجدول المرافق لهذا القانون .</p>	<p>تضاف مادة نصها الآتي:</p> <p>"يلغى الجدول رقم (٢) المرفق بقانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه. "</p>	<p>تضاف مادتان جديدتان برقمي (٧٧ مكرراً، و ٧٧ مكرراً) إلى قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه نصهما التالي:</p> <p>مادة ٧٧ مكرراً:</p> <p>يتم تنفيذ الاستبدال بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وبهامش محدد بما لا يجاوز ٦%، ويصدر الوزير بحد موافقة مجلس الإدارة قراراً بجدول هامش الاستبدال المشار إليه .</p>	<p>تضاف مادتان جديدتان برقمي (٧٧ مكرراً)، إلى قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه نصهما التالي:</p> <p>مادة (٧٧ مكرراً):</p> <p>يستبدل بالجدول رقم (٢) المنصوص عليه في المادة (٧٧) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه الجدول المرافق لهذا القانون .</p>	<p>المادة الأولى</p> <p>تضاف مادتان جديدتان برقمي (٧٧ مكرراً)، إلى قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه نصهما التالي:</p> <p>مادة (٧٧ مكرراً):</p> <p>يستبدل بالجدول رقم (٢) المنصوص عليه في المادة (٧٧) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه الجدول المرافق لهذا القانون .</p>	<p>النص كما أقر في المداولة الأولى</p> <p>تضاف مادتان جديدتان برقمي (٧٧ مكرراً)، إلى قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه نصهما التالي:</p> <p>مادة (٧٧ مكرراً):</p> <p>يستبدل بالجدول رقم (٢) المنصوص عليه في المادة (٧٧) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه الجدول المرافق لهذا القانون .</p>

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم من العضو/ صلاح خورشيد	التعديل المقدم من العضو/ عبدالله نهاد وآخرون	التعديل المقدم من الحكومة	النص كما أقر في المداولة الأولى
تم التصويت بإجماع الأعضاء الحاضرين بالموافقة على النص كما أقر في المداولة الأولى	مادة (٧٧ مكرراً أ) : تعاد تسوية قيمة الجزء المستبدل من المعاش التقاعدي الفعلي أو الافتراضي لحالات الاستبدال القائمة عن المدة المتبقية من المدة الأصلية للاستبدال والسن في تاريخ العمل بهذا القانون وفق الجدول المرافق لهذا القانون.	مادة (٧٧ مكرراً أ) : "تعاد تسوية قيمة الجزء المستبدل من المعاش التقاعدي الفعلي أو الافتراضي لحالات الاستبدال القائمة من تاريخ الحصول عليه وذلك وفق الجدول المشار إليه في المادة (٧٧ مكرر) من هذا القانون. وتتحمل الخزينة العامة الأعباء المالية المترتبة على تطبيق أحكام هذه المادة".	مادة (٧٧ مكرراً أ) : تعاد تسوية المبلغ المتبقية في حالات الاستبدال القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون وفقاً للجدول المشار إليه في المادة السابقة، ويوقف استقطاع الاستبدال ومقابله بمجرد الوفاة أو الحالات الأخرى التي يقررها مجلس الإدارة.	مادة (٧٧ مكرراً أ) : تعاد تسوية قيمة الجزء المستبدل من المعاش التقاعدي الفعلي أو الافتراضي لحالات الاستبدال القائمة عن المدة المتبقية من المدة الأصلية للاستبدال والسن في تاريخ العمل بهذا القانون بقرار يصدر عن الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة وفقاً للجدول المرافق لهذا القانون.	مادة (٧٧ مكرراً أ) : تعاد تسوية قيمة الجزء المستبدل من المعاش التقاعدي الفعلي أو الافتراضي لحالات الاستبدال القائمة عن المدة المتبقية من المدة الأصلية للاستبدال والسن في تاريخ العمل بهذا القانون وفق الجدول المرافق لهذا القانون.

ملاحظات	النص كما انضمت إليه اللجنة	التعديل المقدم من العضو/ صلاح خورشيد	التعديل المقدم من العضو/ عبدالله فهاد وآخرون	التعديل المقدم من الحكومة	النص كما أقر في المداولة الأولى
تم التصويت بإجماع الأعضاء الحاضرين بالموافقة على النص كما أقر في المداولة الأولى	<p>المادة الثانية</p> <p>استثناء من أحكام الفقرة الثالثة من المادة أولى من القانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه، يعود الحق في الاستبدال كاملاً للمستبدلين من أصحاب المعاشات التقاعدية بعد سداد أصل القيمة الاستبدالية.</p>			<p>(مادة ثالثة)</p> <p>استثناء من أحكام الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٦ ، يعود الحق في الاستبدال للمستبدلين من أصحاب المعاشات التقاعدية بسداد أصل القيمة الاستبدالية.</p>	<p>المادة الثانية</p> <p>استثناء من أحكام الفقرة الثالثة من المادة أولى من القانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه، يعود الحق في الاستبدال كاملاً للمستبدلين من أصحاب المعاشات التقاعدية بعد سداد أصل القيمة الاستبدالية.</p>

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم من العضو/ صلاح خورشيد	التعديل المقدم من العضو/ عبدالله فهاد وآخرون	التعديل المقدم من الحكومة	النص كما أقر في المداولة الأولى
	<p><u>المادة الثالثة</u></p> <p>على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.</p> <p>أمير الكويت صباح الأحمد الصباح</p>				<p><u>المادة الثالثة</u></p> <p>على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.</p> <p>أمير الكويت صباح الأحمد الصباح</p>

التعديلات المقدمة

جدول رقم (2)

تحديد القيمة الاستبدالية لكل دينار من الجزء المستبدل من المعاش

حسب السن ومدة الاستبدال

مدة الاستبدال						السن في تاريخ طلب الاستبدال
15 سنة		10 سنوات		5 سنوات		
دينار	فلس	دينار	فلس	دينار	فلس	
118	793	90	335	51	834	حتى 40
118	678	90	288	51	823	41
118	546	90	232	51	809	42
118	397	90	169	51	794	43
118	230	90	097	51	777	44
118	043	90	016	51	759	45
117	835	89	926	51	739	46
117	591	89	816	51	711	47
117	320	89	695	51	680	48
117	019	89	560	51	645	49
116	685	89	412	51	606	50
116	315	89	246	51	562	51
115	912	89	066	51	516	52
115	466	88	865	51	465	53
114	975	88	640	51	410	54
114	435	88	392	51	349	55
113	846	88	119	51	282	56
113	177	87	801	51	198	57
112	451	87	454	51	105	58
111	662	87	077	51	002	59
110	807	86	667	50	889	60
-	-	86	219	50	765	61
-	-	85	739	50	635	62
-	-	85	216	50	494	63
-	-	84	646	50	340	64
-	-	84	028	50	174	65

ملاحظات:

1. في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة.
2. يراعى في حساب السن الإضافة التي تقررها اللجنة الطبية وفقاً للحالة الصحية لطالب الاستبدال.
3. تزداد مدة الاستبدال بواقع أربعة شهور عن كل سنة كاملة تزيد بها الفترة بين تاريخ الاستبدال وتاريخ استحقاق القسط الستين على (5) سنوات وذلك ما لم يكن الاستبدال قد تم لصاحب معاش مستحق الصرف.
4. لا يجوز أن تجاوز مدة الاستبدال المدة التي يصل بإنتهائها المستبدل إلى سن السبعين، ومع ذلك إذا كانت السن عند التقاعد أكبر من (55) سنة يجوز لصاحب المعاش أن يستبدل لمدة (10) سنوات أو (15) سنة بشرط ألا تجاوز السن بإنهاء مدة الاستبدال الخامسة والسبعين.

السيد لفاضل / رئيس مجلس الأمة ... المحترم

هيئة طبية ولعبه :

نقدم بطلب تعديل المادة الأولى من تقرير

الهيئة المالية والاقتصادية الثاني التكميلي للتقرير الرابع

والعشرين لتكون كالتالي :

" تصانف عادتان جديدتان برهنتي ٧٧ مكرر و ٧٧ مكرراً

إلى قائمة التأمينات الاصبحت عمية المسار العمية نفسيهما التالي :

حادة ٧٧ مكرر : تتم تنفيذ الاستبدال بما يتفوقه وأحكام الشريعة

الإسلامية وكجاستحق محدود بما لا يماز ٦٪ ، ويصدر الوشير

بعد موافقة مجلس الإدارة قراراً بحجبه ولها حق الاستبدال المسعار المية .

حادة ٧٧ مكرراً : تعادلتسوية المبالغ المتبقية في حالات الاستبدال

القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون وفقاً لجدول المسار إليه في المادة

السابعة ، ويوقف استقطاع الاستبدال ومقابلته بمجرد الوفاة أو

الحالات الأخرى التي يقرها مجلس الإدارة .

c/c

مع خالص التكرم

١٠) قبله
١١) بعد

مقدمو التعديل:

١) ~~عبدالله محمد القسام~~

٢) أسامة عيسى صاحب التليفون

٣) د. عادل جبريل الدخري

٤) محمد هادي الحارثي

٥) نائف عبدالمجيد المراسي

٦) شبيب البزور

٧) صبا دة عبد الحنون

٨) علي الدقباسي

٩) د. عبد التواب التميمي

التاريخ: ٨ رجب ١٤٤١ هـ

الموافق: ٣ مارس ٢٠٢٠ م

السيدة / رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية المحترمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالتعديل على النص الذي انتهت إليه لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في تقريرها الثاني التكميلي للتقرير الرابع والعشرين، والذي وافق عليه مجلس الأمة في المداولة الأولى بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٨، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مقدم الاقتراح
صلاح عبدالرضا فورشيد

تضاف مادتان جديدتان برقمي (٧٧ مكرر) ، و (٧٧ مكرراً) إلى قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه نصهما التالي:

مادة ٧٧ مكرر

" يستبدل بالجدول رقم (٢) المرافق بقانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه جدول يتم فيه تحديد القيمة الاستبدالية وفق نسبة تتراوح من ٤% إلى ٦%."

مادة ٧٧ مكرراً

" تعاد تسوية قيمة الجزء المستبدل من المعاش التقاعدي الفعلي أو الافتراضي لحالات الاستبدال القائمة من تاريخ الحصول عليه وذلك وفق الجدول المشار إليه في المادة (٧٧ مكرر) من هذا القانون.
وتتحمل الخزانة العامة الأعباء المالية المترتبة على تطبيق أحكام هذه المادة."

التاريخ: 13 يونيو 2020

السيدة / رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية المحترمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالتعديل على النص الذي انتهت إليه لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في تقريرها الثاني التكميلي للتقرير الرابع والعشرين، والذي وافق عليه مجلس الأمة في المداولة الأولى بتاريخ 2020/2/18، مع الأخذ بالاعتبار التعديل الذي قدمته بتاريخ 2020-3-3 والذي يحدد النسب بين (4% - 6%)، وكذلك إعادة التسوية للجزء المستبدل من المعاش التقاعدي الفعلي أو الافتراضي لحالات الاستبدال القائمة من تاريخ الحصول عليه.

تضاف مادة نصها الآتي:

” يلغى الجدول رقم (2) المرفق بقانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه.”

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مقدم الاقتراح

صلاح عبدالرضا هورشيد